

أثر برنامج التربية على المواطنة على آراء ومواقف المتعلمين الخاصة بحقوق الإنسان

لمياء أحميري *

أثر برنامج التربية على المواطنة على آراء ومواقف المتعلمين الخاصة بحقوق الإنسان

بالقيم والمبادئ الأساسية للمجتمع. وفي هذا الإطار لم تعد المهام المنوطة بالمؤسسات التعليمية تقتصر على تمكين المتعلم من الكفايات اللسانية والتعبيرية وترسيخ المعارف بقدر ما أصبحت المدرسة تطلع بمهمة إعداد الفرد للحياة النشيطة وتحسيسهم بالمسؤولية وانخراطهم الفعال داخل مجتمعاتهم. لذلك فإن التربية والتكوين تشكل الموجه الحقيقي الذي من خلاله سنتقل معايير وقيم وثقافات أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للديمقراطية والمواطنة والتسامح.

وعموماً فحقوق الإنسان تشمل سائر القيم والأفكار والأعراف والقوانين التي تتمحور حول القيم الإنسانية الموروثة عن الحضارات المتعاقبة. فبالإضافة إلى أن حقوق الإنسان مشروع تاريخي ملك البشرية جمعاء، فهو في نفس الوقت ديناميكي لقدرته على التفاعل الإيجابي مع الإطارين الزماني والمكاني، ومع الإشكالات الكبرى التي تواجه الإنسانية [1].

وبالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت منذ القرن 18 عشر إلى يومنا هذا، تبقى حقوق الإنسان في معظم بقاع العالم على درجة من الهشاشة. ومن هنا جاء إقرار سياسات وتوجهات من أجل تربية النشء على مبادئ حقوق الإنسان [2].

وبالتالي فإن دور النظام التربوي التعليمي يعد جوهرياً من أجل تمكين المتعلم من التعرف وفهم وممارسة هذه المبادئ، فقد نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى إقرار احترام الإنسان وحياته الأساسية [3].

كما أكدت توصية اليونسكو لسنة 1974 على ضرورة تدريس حقوق الإنسان ضمن البرامج الدراسية كأداة ووسيلة لبلوغ هذه الأهداف [4].

وانخراطاً منه في الالتزامات الدولية في مجال حقوق

المخلص_ حاولت الدراسة الحالية تناول الفجوة الحاصلة بين الأهداف المسطرة رسمياً لإدماج قيم حقوق الإنسان بصفة خاصة وقيم المواطنة بصفة عامة، وبين ترسيخ وممارسة هذه القيم من طرف المتعلمين داخل المجتمع. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على الدراسة الميدانية من خلال استمارة كأداة للبحث، تقيس قدرة تمكن مجموعة من التلاميذ من استيعاب وتمثل بعض قيم حقوق الإنسان التي تؤكد عليها التوجيهات الرسمية الخاصة بمادة التربية على المواطنة من جهة، ومن جهة أخرى رصد اتجاهاتهم وآرائهم حول الموضوع، وقد تكونت عينة هذه الدراسة من 41 تلميذة و40 تلميذ تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وبعد تقديم النتائج وتحليلها وتمحيص الفرضيات، تم التأكيد على وجود علاقة إيجابية بين درس التربية على المواطنة وتمثيلات التلاميذ لقيم حقوق الإنسان، وكذلك أشارت النتائج إلى وجود أثر للمستوى الثقافي للأسرة على التلميذ، في حين أثبتت نتائج الدراسة وجود فجوة بين المفاهيم التي يتلقاها التلميذ في درس التربية على المواطنة وبين ممارسة هذه القيم داخل المؤسسة التربوية وبالتالي داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التربية، المواطنة، التربية على المواطنة، حقوق الإنسان، التربية على حقوق الإنسان.

1. المقدمة

ان ما شهده العالم من تغيرات وتطورات نالت جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب، هذه التغيرات المتلاحقة تركت آثار واضحة على مبادئ وسلوك المجتمعات، كما أدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط من التفكير لا تتفق مع طبيعة المجتمع العربي الإسلامي، والمغرب بلا شك من الدول التي تأثرت بهذه التحولات، فكان لزاماً عليه القيام بعدة إصلاحات وتدابير من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره.

ويعتبر النظام التربوي السبيل الأمثل لإعداد الفرد المتشبع

التي تنظر للمتعم كمجرد مستفيد سلبي، وتعتبر المدرس القناة التي تمرر المعارف الجامدة. بل تعتبر التربية على حقوق الإنسان مسلسلاً بيداغوجياً مستمراً ودائماً يتوخى تنمية مجموعة من الكفايات تؤهل المتعلمين لفهم حقوق الإنسان والشعور بأهميتها، وبالقيمة التي يكتسبها باحترامه والدفاع عنها والانتقال إلى الفعل الذي هو الغاية المنشودة من التربية على حقوق الإنسان.

2. مشكلة الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة بالأساس من محاولة معرفة مدى ممارسة المبادئ الأساسية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين خاصة فيما يتعلق بالتربية على حقوق الإنسان، والذي نص في قسمه الأول من خلال ما سمي بالمرتكزات الثابتة على أن نظام التربية والتكوين يسعى إلى "تكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح...". وأيضاً تربية مواطنين "متشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص، وهم واعون أنهم الوحي بواجباتهم وحقوقهم...". وهذا ما يفرض السؤال عن الدور الذي تلعبه دروس التربية على المواطنة في نقل وترسيخ قيم حقوق الإنسان لدى التلاميذ انطلاقاً من السؤال الرئيس التالي:

أ. أسئلة الدراسة

إلى أي حد تساهم دروس التربية على المواطنة في ترسيخ المبادئ الكبرى لحقوق الإنسان وممارستها عند تلاميذ السنة الثانية ثانوي الإعدادي؟

وينبثق عن السؤال الرئيس مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما آراء و تمثيلات التلاميذ لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان؟

- إلى أي حد يمكن للتلاميذ تصنيف أنواع حقوق الإنسان؟ وما

هي أهمية هذه الحقوق بالنسبة إليهم؟

- ما مدى تجسيد التلاميذ لقيم حقوق الإنسان داخل المؤسسة التعليمية؟

- هل التربية على المواطنة كافية لترسيخ هذه الحقوق عند

تلاميذ السنة الثانية ثانوي إعدادي؟

الإنسان اتخذ المغرب عدة مبادرات إيجابية من أجل حماية وتثبيت حقوق الإنسان، تجلت في توقيع اتفاقية تعاون بين وزارتي التربية الوطنية وحقوق الإنسان سنة 1994، بهدف دمج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بالتعليم الأساسي والثانوي.

وقد عزز الميثاق الوطني هذا التوجه من خلال مبادئ الأساسية التي نصت على احترام حقوق الإنسان في جميع مرافق التربية والتكوين وتخصيص برامج للتعريف بها والتمرن على ممارستها. كما تمت مراجعة المناهج التربوية عام 2002 على أساس الانتقال من مادة "التربية الوطنية" إلى "التربية على المواطنة"، واعتماد المداخل القيمة والتي من بينها "حقوق الإنسان والمواطنة" والتي تعتبر قيماً تخترق سائر المواد الدراسية.

2. مبررات الدراسة:

إن الدوافع التي حثت بالباحثة لاختيار موضوع المواطنة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ملف انتهاكات حقوق الإنسان وتسويات هذا الملف في عهد جلالة الملك محمد السادس.

- إن المشروع يأتي في ظرف كثر فيه الحديث عن فشل السياسة التعليمية المتبعة في بلاد المغرب العربي -وذلك باعتراف المسؤولين- في ظل غياب مشروع تربوي واضح ومتكامل المعالم.

- معرفة إلى أي حد يتلاءم الواقع المغربي وطموحات الإصلاح، والمساهمة في إغناء حقل المعرفة بدراسات في هذا الميدان.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة دروس التربية على حقوق الإنسان من خلال مادة التربية على المواطنة كمادة مشجعة على تحلي تلاميذ مستوى السنة الثانية إعدادي نموذجاً، بمبادئ حقوق الإنسان وقيم المواطنة، ومدى تجسيدهم لهذه القيم. وليس كمبادئ ومفاهيم مركزة على التلقين والحفظ

ب. فرضيات الدراسة

الاجتماعي، بل تشكل إحدى القوى التي تحدده.

من هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التربية عملية تستهدف تطوير كل مناحي شخصيته جسمانياً وجدانياً وأخلاقياً وعقلياً من خلال جميع المؤثرات الخارجية بهدف إدماج الفرد في المجتمع.

المواطنة: يظل مفهوم المواطنة من المفاهيم الصعبة التحديد إجرائياً غير أنها لا تخرج عن حب الوطن والغيرة عليه والانتماء إليه والدفاع عنه والعمل على نهضته وتطوره. والتمتع بالحقوق داخله وأداء الواجبات التي يفرضها. والمواطنة تترسخ بالتربية، ومن هنا يتبين دور المدرسة في ترسيخها.

التربية على المواطنة: هي مشروع تربوي مجتمعي يسعى إلى تكوين المواطن المتمتع بالحقوق والممارس لواجباته. وكما دراسته هي حديثة النشأة مقارنة مع باقي مواد الاجتماعيات، وقد عرفها مومين بأنها مادة دراسية تعمل على تعميم الثقافة القومية لتهيئ الأجيال للتفاعل مع حاجات الوطن. فلا تقف عند عرض المعلومات حول المؤسسات الوطنية أو تاريخ الأمة وإنجازاتها بل التركيز على عنصر تربية القيم وترسيخ السلوكيات الإيجابية [7].

حقوق الإنسان: بالرجوع إلى أحد منشورات الأمم المتحدة الصادرة عن مركز حقوق الإنسان بجنيف سنة 1989 ورد فيه "يمكن تعريف حقوق الإنسان تعريفاً عاماً بأنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر، فحقوق الإنسان والحرية الأساسية، تتيح لنا أن نطور وأن نستخدم صفاتنا البشرية، وأن نلبي احتياجاتنا الروحية بشكل كامل. وتستند هذه الحقوق التي يسعى الجنس البشري المتزايد إلى تضمين الاحترام والحماية للكرامة والقيمة الذاتية للإنسان" [8] ولأهميتها تم التنصيص على تدريسها واستدماج التربية على حقوق الإنسان في عدة مواد كمادة التربية على المواطنة.

التربية على حقوق الإنسان: هي اتجاه يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان داخل العملية التعليمية، وإطار للممارسة التربوية، لا يقصد به تعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان بقدر ما يرمي إلى تأسيس قيم ترتبط بتلك الحقوق. وكذا تمكين المتعلم

1- هناك علاقة بين ما درسه تلاميذ السنة الثانية ثانوي إعدادي في مادة التربية على المواطنة، وبين تمثلاتهم وآرائهم لقيم حقوق الإنسان.

2- هناك علاقة بين الجانب النظري الذي جاءت به مواد التربية على المواطنة فيما يخص قيم حقوق الإنسان وبين الممارسة الفعلية للتلاميذ داخل المؤسسة التعليمية باعتبارها فضاء للتربية.

3- هناك علاقة بين المستوى التعليمي للآباء، والتربية التي يتلقاها التلميذ داخل القسم في ما يخص دروس التربية على المواطنة.

ج. حدود الدراسة

الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على تلاميذ السنة الثالثة إعدادي باعتبارهم قد استكملوا دروس مادة التربية على المواطنة للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي.

الحدود المكانية: مؤسسة العرفان الثانوية الإعدادية بمدينة الرباط.

الحدود الزمانية: تم تطبيق أداة هذه الدراسة على عينة تلاميذ الفصل الدراسي الثاني من السنة الدراسية 2008-2009.

د. مصطلحات الدراسة

التربية: عرفها القاموس التقني للفلسفة [5] بأنها "سيرورة تستهدف تحقيق النمو والاكتمال التدريجي لوظيفة أو لمجموعة من الوظائف عن طريق الممارسة، وتنتج هذه السيرورة إما عن الفعل الممارس من طرف الآخر وإما عن الفعل الذي يمارسه الشخص على ذاته، كما يعرفها دوركايم في كتابه السوسولوجيا والتربية [6]، بأنها العمل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم تتضح بعد، وأن هدفها تنمية مجموعة من القدرات الجسدية والفكرية والخلقية عند الطفل. ويضيف ميالاري [6] أنها تقوم على تسهيل نمو أكثر اكتمالاً بقدر الإمكان واستعدادات كل فرد باعتباره في الوقت ذاته فرداً وعضواً في مجتمع محكوم بالتضامن. فالتربية ليست معزولة عن التطور

- في بحثها لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية اقترحت لميرني [1] خطة ديداكتيكية للتربية على حقوق الإنسان، وتجربتها مع تلميذات وتلاميذ مستوى السنة الأولى إعدادي حول موضوع "تقدير الذات واحترام الآخر"، مع تنوع وتوثيق سير التجريب ثم تقدير مردودية الخطة. وتقوم الخطة الديداكتيكية على خمس دعائم مترابطة هي: منهجية لتنمية الوعي النقدي في أفق الفعل؛ وعلاقات بيداغوجية تحترم حقوق الطفل؛ وطرق تحث على المشاركة وتوظيف التجربة الشخصية والتفاعل بين الأقران؛ وتقويم تكويني كجزء من التعلم؛ وثقافة مدرسية تراهن على الأطفال كشركاء. وأسفرت تقدير مردودية الخطة، باعتماد مقارنة كمية وكيفية، على نتائج إيجابية لصالح المجموعة التجريبية، مقارنة بالمجموعة الضابطة. وقد خلص البحث إلى اعتبار التربية على حقوق الإنسان، فعلاً معقداً لكنه ضروري لمرافقة التحولات الجارية.

- أما دراسة هومانا وبارير وتوني- بورتا [11] فقد هدفت إلى تقييم البيئة المدرسية المناسبة لتربية المواطنة، وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن البيئة المدرسية الملائمة لتربية المواطنة تقوم على تعزيز المهارات التشاركية، والخبرات التعاونية التي تسهم في قيام الأعمال بالعمل كفريق واحد، إضافة إلى الالتزام بالتعليم والتفاعل مع المجتمع الخارجي، حيث أن تربية المواطنة تقوم على التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع.

- في دراسة أخضر [12] استهدفت التعرف على دور المقررات الدراسية للمرحلة الثانوية في تنمية المواطنة لدى البنات من خلال مقررات العلوم الدينية والاجتماعية واللغتين الإنجليزية والعربية. وقد اختارت الباحثة كعينة للدراسة المعلمات اللاتي يدرّسن المقررات سالف الذكر، وكذلك طالبات الصف الثالث الثانوي بكل من مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلب المعلمات يؤيدن إجراء تحقيق أهداف التربية الوطنية أثناء تدريس المقررات.

- أما دراسة بادي [13] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون

من الإيمان بها وجدانياً وممارستها عملياً داخل المدرسة والبيت والمجتمع، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين وبالتالي فهي مشروع مجتمعي يستهدف الإنسان المتفاعل مع محيطه.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

خلال سنة 1994 تم إحداث اتفاقية شراكة بين الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية، هدفها وضع استراتيجية تروم إدخال ثقافة حقوق الإنسان في البرامج والكتب المدرسية، وكذا التحسين بها وبثها على مستوى السلوكيات والتصرفات والمواقف. ولإدماج بعض مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية حددت أهدافاً عامة نص عليها كل من الميثاق الوطني للتربية والتكوين [9] والوثيقة الإطار [10]، وتجلت أساساً في إدماج قيم التسامح من أجل التضامن الدولي والسلم الاجتماعي والانفتاح على الثقافات الأخرى، إضافة إلى التمسك بالهوية الثقافية واحترام الفرد لحقوق غيره مع التمسك بحقوقه وكرامته، في حين سطر لهذا المشروع أهدافاً إجرائية تجلت فيما يلي:

- الأهداف المعرفية: الإلمام بالحقوق التي تتضمنها المواثيق الدولية، ومعرفة الأساس الفلسفي والتكويني لها، وكذا فحص بعض القوانين المحلية من منظور تطابقها أو عدمه مع مبادئ حقوق الإنسان بهدف إدراك نسبية القوانين، ولربط الأهداف المعرفية بالأهداف السلوكية تم التنصيص على معرفة الآليات والاستراتيجيات التي يتم اللجوء إليها من أجل إثبات الحق أو الدفاع عنه.

- الأهداف الوجدانية: وهي الاختيار الحر للقيم التي يتم التوصل إليها عن طريق الاقتناع بعد التحليل والمناقشة وحرية الرأي والتعبير عنه، لا عن طريق تلقين الأحكام الجاهزة وردود الأفعال اللاإرادية.

- الأهداف السلوكية: وهي عملية ترجمة الأفكار والمعارف حول قيم ومبادئ حقوق الإنسان إلى سلوكيات ومواقف اجتماعية بأساليب مشروعة.

- الدراسات السابقة:

أيضاً ممارسات المعلمين وعدم القدرة على تحقيق أهداف المناهج. وأن الوقت الذي يمضيه المعلمون في تدريس المقرر أقل من الوقت المخصص له في الخطة، وهناك نقص أساسي في استيعاب الطلاب لمفاهيم التربية الوطنية.

- بينما تطرق الوكيل [16] من خلال بحثه إلى معرفة كيفية وضع تصور يمكن من خلاله تفعيل دور المدرسة في تنمية الانتماء للوطن لدى تلاميذها، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي لمقاربة إشكالية هذا الموضوع، حيث وجه استبيان مفتوح لتلاميذ محافظة الغربية مصر (1530 تلميذاً)، وقد أكدت النتائج ضعف الانتماء والمسؤولية تجاه الوطن، وتفشي القيم السلبية وإفتراد القدوة الصالحة بالمدارس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت نتائج معظم الدراسات السابقة أن للمناهج الدراسية دور أساسي في اكتساب وتنمية روح المواطنة الصالحة، أما البحث الحالي فقد تطرق إلى الدور الذي تلعبه دروس التربية على المواطنة في نقل وترسيخ قيم حقوق الإنسان لدى التلاميذ، فالتربية على حقوق الإنسان هو مشروع تربوي يهدف إلى تنمية الكفايات لدى المواطنين والمواطنات في طور التكوين، كما يمثل انعكاس لانتقال حقوق الإنسان من المعرفة الحقوقية العالمية أو المتخصصة إلى اتجاهات وسلوكيات في الحياة اليومية ومنذ سن مبكر.

4. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كونه يعد من أنسب المناهج البحثية لتحليل وتفسير هذا الموضوع، بهدف الوصول لاستنتاجات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك قصد الاستفادة منها مستقبلاً.

ب. مجتمع الدراسة وعينتها

وجهت الاستمارة إلى تلاميذ السنة الثالثة بالثانوية الإعدادية العرفان حي الرياض - أكدال الرباط، ونظراً لعدم توفر المؤسسة على حي سكني فهي مفتوحة في وجه عموم التلاميذ. وبالتالي

حقوق الإنسان في مقرر التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا، وقد قام الباحث بحصر قائمة بحقوق الإنسان التي أعلنتها الأمم المتحدة، ثم حصر الباحث المفاهيم التي يحتويها المقرر والذي يشمل الحقوق المدنية، والقانونية والاجتماعية. وقد قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، حيث أظهرت النتائج أن حقوق الإنسان المضمنة في المقرر هي تلك المتعلقة بالحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد أوصت الدراسة بإجراء دراسات تحليلية حول حقوق الإنسان المسلم في الكتب المدرسية وأن يجري التخطيط لتضمين حقوق الإنسان في المناهج الدراسية مع مراعاة الخصائص الوطنية.

- في حين تناولت دراسة منتروب [14] أثر محتوى مادة التربية الوطنية والمدنية على سلوك الطلاب من وجهة نظر المختصين والمعلمين والطلاب. وقد خلصت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المعلمين في معظم الدول الثمانية والعشرين المشاركة في الدراسة، يرون أن هذه المادة مجدية للطلاب وللمجتمع المحلي. كما أظهرت الدراسة أن الطلاب في سن 14 سنة لا يميلون إلى الأمور السياسية، في حين أن أغلبية هذه الفئة ترى أن التصويت في الانتخابات يمثل مشاركتهم السياسية. وفيما يتعلق بأنشطتهم الاجتماعية، فإن أكثر من نصف هؤلاء الطلاب يحذون جمع التبرعات لأسباب اجتماعية تعود بالنفع على المجتمع.

- وهدفت دراسة لوسيتو وبرونو [15] إلى تعرف كفاءة مناهج التربية الوطنية في إيطاليا وكفاءة مشاركة الطلاب في النشاطات والفعاليات الوطنية في تنمية المواطنة، وبينت الدراسة أن تنمية التربية الوطنية هدف أساسي لنظام التعليم الإيطالي، كما أكدت على مفاهيم ومنطلقات سياسية وطنية تنمي في المستهدفين قيم المواطنة المتمثلة في المحافظة على الدستور واحترام حقوق الوطن وحقوق المواطنين، وأشار الباحث أن طلاب المرحلة الثانوية يمارسون ضمن منهج التربية الوطنية نشاطات تنمي فيهم العمل التطوعي والمشاركة الديمقراطية، وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين الواقع والمناهج المخطط لها، وتشمل الفجوة

فإن العينة المدروسة نفترض فيها التنوع من حيث معطياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدة عوامل تظل غير مراقبة في هذه الدراسة، ومن ذلك اختيار العينة نفسها وعدة متغيرات مرتبطة بعمر المتعلمين وتجربتهم ونتائجهم الدراسية وانتماءاتهم الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، في حين اكتفت الدراسة بالمستوى الدراسي للأيوبين.

ونظراً إلى أن العينة موضوع البحث يفترض فيها أن تكون قد استكملت دروس السنة الثانية إعدادي، فإن الاستمارة وزعت على تلاميذ السنة الثالثة، والذي بلغ عددهم (81) تلميذاً موزعين على ثلاثة أقسام خلال العام الدراسي 2008-2009.

ج. أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة كأداة لجمع المعلومات، لاعتبارها منهجية مبنية على الدقة موجهة للتلاميذ بشكل مكتوب، تتعلق بأرائهم وتصرفاتهم، وفق الخطوات التالية:

أولاً: تم إنجاز الأسئلة المتعلقة بالاستمارة، وحاولت الباحثة - بشكل مبدئي - الاطلاع على مقرر السنة الثانية الذي يخص عينة الدراسة، وكذا الأنشطة المكونة للدروس للإلمام قدر المستطاع طرح أسئلة ذات الصلة بما تلقاه التلاميذ من خلال مادة التربية على المواطنة على مبادئ حقوق الإنسان.

ثانياً: وللتعرف على صدق وثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بعرض الاستمارة على اثنان من الأساتذة الجامعيين بكلية علوم التربية- تخصص ديداكتيك المواد الاجتماعية والتواصل، ومفتش مادة الاجتماعيات بالسلك الثانوي الإعدادي وكذلك ثلاث اساتذة مادة الاجتماعيات بالمستوى التعليمي المراد دراسته.

وذلك بهدف دراسة مدى تناسب الأسئلة واشكالية الدراسة ومفاهيمها من جهة، ومن جهة أخرى معرفة الطريقة المناسبة لطرح الأسئلة التي تفيد في موضوع البحث، وتكون موجهة خصيصاً لهذه الفئة العمرية، فلا يخفى على الجميع أن إدراك مفاهيم كبيرة وذات أبعاد متشعبة جداً مثل قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها لدى الكبار يعد أمراً صعباً نوعاً ما، وبالتالي يستدعي تفكير وجهد كبيرين.

من هنا تم التركيز في الاستمارة على الأسئلة المغلقة والإجابات متعددة الاختيارات، وفي ما يخص الأسئلة المفتوحة ولعلم الباحثة بأنها تعد من أصعب الأنواع وخاصة للأطفال لذا فقد ارتأت الباحثة دراسة تمثلات التلاميذ لمجموعة من المفاهيم لتحديد مدى ترسيخ تلك المفاهيم لديهم. كما قامت الباحثة بتجربة الاداة على عينة مكونة من 10 تلاميذ بالثانوية الإعدادية العرفان حي الرياض الرباط، قصد اختبار مدى قابلية استيعاب مضامينها من طرف الفئة المستهدفة.

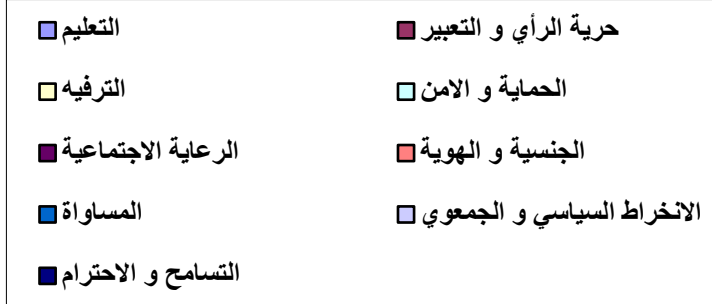
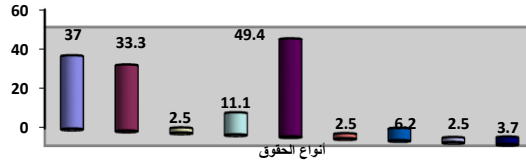
وبعد تجميع آراء وتوجيهات المحكمين وحصر الملاحظات المنبثقة عن أجوبة العينة السالفة الذكر تم تعديل عبارات الإستمارة وأسئلتها، واستبعاد كل ما يمكنه أن يعيق استيعاب التلاميذ لبعض الأسئلة.

5. النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

- للإجابة عن السؤال دراسة الأول حول "تمثلات التلاميذ حول مفهوم حقوق الإنسان"، طرحت الباحثة على العينة موضوع الدراسة عدة أسئلة، نورد أهم نتائجها:

النسب المئوية



شكل 1

تمثلات التلاميذ حول مفهوم حقوق الانسان

من خلال المبيان أعلاه يتبين أن تمثلات التلاميذ حول مفهوم حقوق الإنسان مختلفة ومتباينة، حيث نجد أن نصف العينة ترى أن أهم قيم حقوق الإنسان تتمثل في الحق في الرعاية الاجتماعية - ويقصد بها الحق في الصحة والسكن والتغذية، وأن 37% من العينة ترى أنها هي الحق في التعليم وأن 33.3% تعتبرها حرية الرأي والتعبير، بينما نسب أقل من 5% من العينة عبرت على أن حقوق الإنسان تتجسد في الحق في المساواة والتسامح والاحترام، والحق أيضاً في الجنسية والهوية والانخراط السياسي.

جدول 1

معرفة التلاميذ لأنواع حقوق الإنسان

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية		الحقوق السياسية والمدنية		
النسبة المئوية	عدد التلاميذ	النسبة المئوية	عدد التلاميذ	
19.8	16	80.2	65	الإجابة الصحيحة
76.5	62	16	13	الإجابة الخاطئة
3.7	3	7.3	3	بدون إجابة
100	81	100	81	المجموع

بالنسبة للسؤال الذي وجه للتلاميذ بخصوص معرفتهم لأنواع حقوق الإنسان 80.2% من التلاميذ أجابت إجابة صحيحة فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية، بينما 19.8% هي التي توقفت في الإجابة بالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

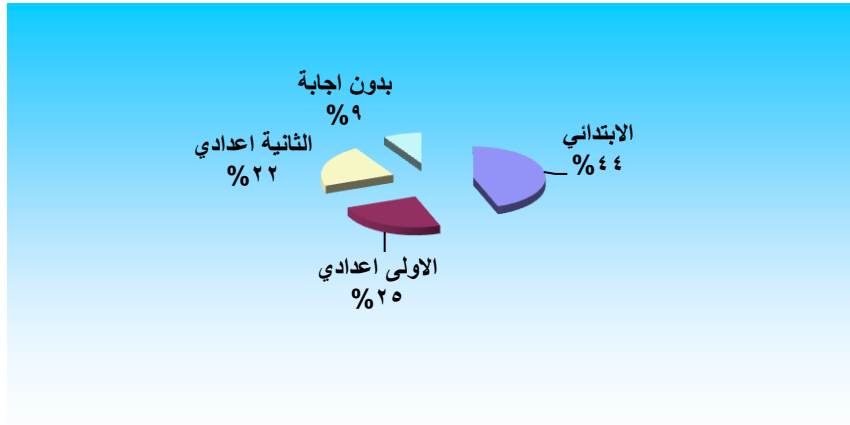
جدول 2

مصدر معرفة التلاميذ بحقوق الإنسان

النسبة المئوية	العدد المطلق	المصدر
24,7	20	الصحافة
24,7	20	الأسرة
43,2	35	المدرسة
2,5	2	آخر
100,0	81	المجموع

من الصحافة والأسرة.

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن مصدر معرفة التلاميذ بحقوق الإنسان بلغ 43.2% بالنسبة للمدرسة، و 24.7% لكل



شكل 2

المستوى الدراسي الذي تعرف فيه التلاميذ على حقوق الانسان

العمرى، وذلك راجع إلى ما تم تلقينه لهم من دروس ومفاهيم نظرية من خلال المقررات الدراسية، ليس فقط في هذا المستوى بل على مدى سنوات التمدرس.

- بخصوص السؤال الثاني للدراسة "إلى أي حد يمكن للتلاميذ تصنيف أنواع حقوق الانسان؟ وما هي أهمية هذه الحقوق بالنسبة إليهم؟" جاءت الإجابات كما يلي:

من خلال المبيان رقم 2، نلاحظ أن نسبة 44% من التلاميذ تعرفت على مبادئ حقوق الإنسان في المستوى الابتدائي، و 25% من العينة في السنة الأولى إعدادي، بينما 22% في مستوى الثانية إعدادي.

- من خلال هذه النتائج يتبين أن هناك علاقة بين ما درسه تلاميذ السنة الثانية ثانوي الإعدادي في مادة التربية على المواطنة وبين تمثلاتهم وآرائهم لهذه القيم حسب مستواهم

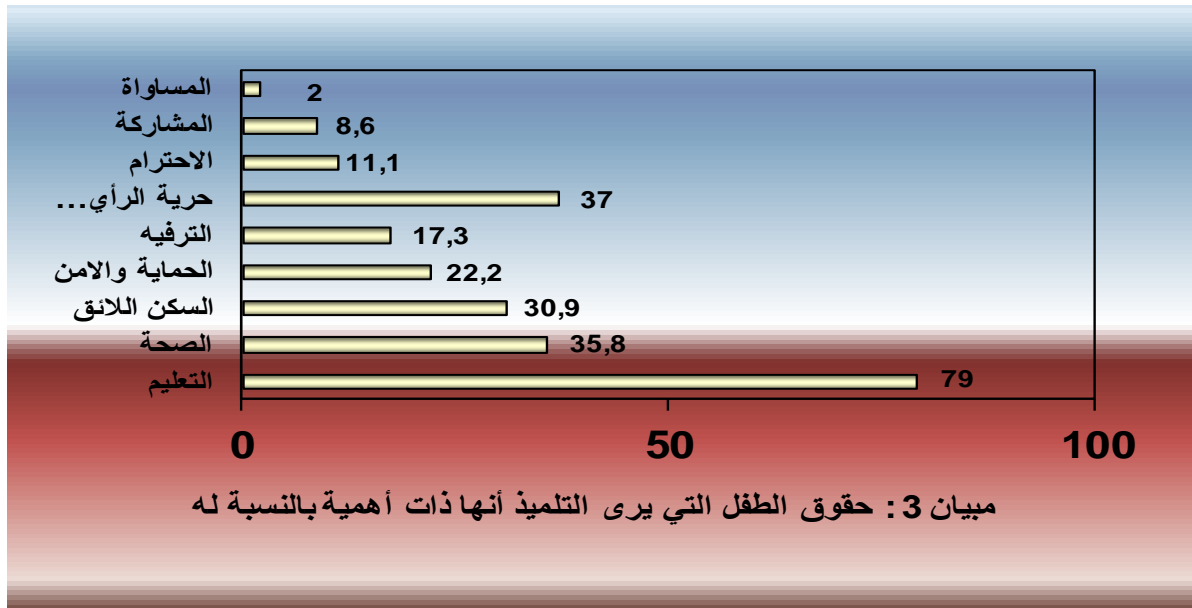
جدول 3

قدرة التلاميذ على التمييز بين الحقوق السياسية والمدنية

الحقوق السياسية		الحقوق المدنية		
النسبة المئوية	عدد التلاميذ	النسبة المئوية	عدد التلاميذ	
56.8	46	75.3	61	الإجابة الصحيحة
35.8	29	17.3	14	الإجابة الخاطئة
7.4	6	7.4	6	بدون إجابة
100	81	100	81	المجموع

بينما 56.8% هي التي تمكنت من الإجابة الصحيحة فيما يخص أمثلة عن بعض الحقوق السياسية.

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن 75.3% من التلاميذ استطاعت أن تعطي أمثلة صحيحة عن بعض الحقوق المدنية،



شكل 3

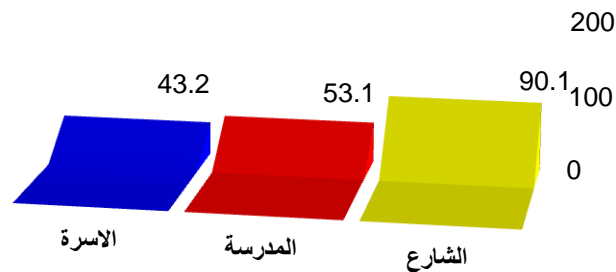
يلاحظ من خلال المبيان رقم 3 أن آراء التلاميذ تختلف في تحديد حقوق التي يرى أنها ذات أهمية بالنسبة له كطفل، حيث عبرت نسبة 79% عن حقها في التعليم، 37% الصحة، 30.9% السكن اللائق. بينما وعي التلاميذ بأهمية المشاركة والمساواة لم يرقى إلى المستوى المتوقع (2% المساواة).

جدول 4

الفئات التي يرى التلميذ أنها تمارس حقها في التعبير عن آرائها

النسبة المئوية	العدد المطلق	الفئات
76.5	62	الصحافي
42	34	الآباء
37	30	الأستاذ
27.2	22	الأطفال
4.9	4	آخر

من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن الصحافة هي التي تتمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير 76.5%، الآباء 42%، بينما ترى نسبة 27.2% فقط من العينة أن للطفل هذا الحق.

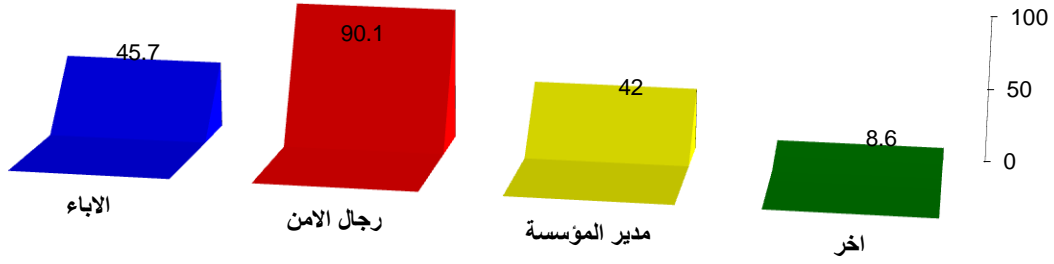


شكل 4

أين يجب أن يتوفر حق الحماية والأمن في نظر التلاميذ

و53.1% أجابت في المؤسسة، في حين 43.2% من العينة تحدثت عن الأسرة.

يلاحظ من خلال المبيان أن المكان الذي يجب أن يتوفر فيه حق الحماية والأمن في نظر التلاميذ هو الشارع 90.1%،



شكل 5

المسؤول عن توفير حق الحماية والامن في نظر التلاميذ

الثالث للتطرق إلى الجيل الثاني. كما أن التلاميذ يقع لهم خلط وعدم التمييز في ما يخص الفرق بين أنواع هذه الحقوق.

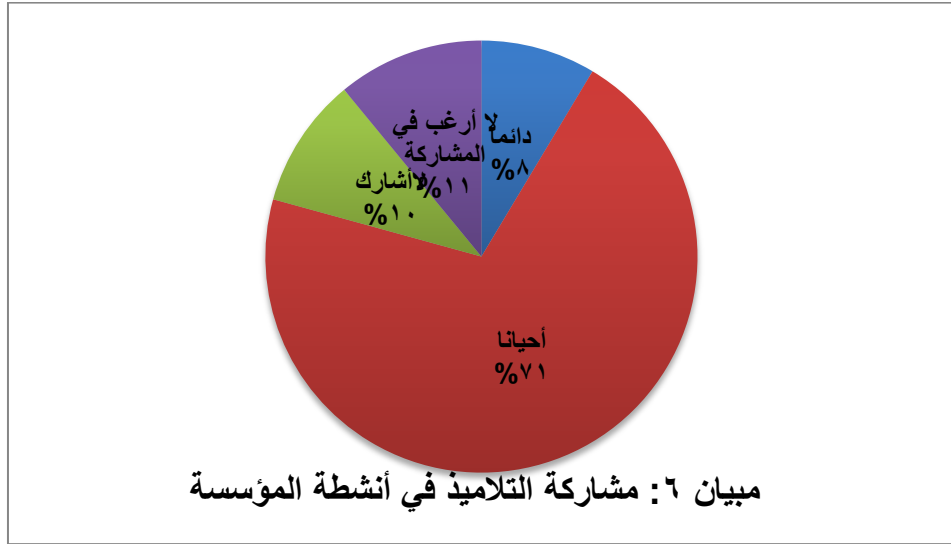
وبخصوص إدراك العينة المدروسة لمفاهيم حقوق الطفل والتي يراها ذات أهمية بالنسبة له، لاحظنا - وهذا شيء متوقع بالنسبة لفئة الأطفال - أن التلاميذ انطلقوا في تعريفاتهم لحقوق الطفل من الواقع المعاش ومن احتياجاتهم الشخصية، حيث لاحظنا أن التلاميذ على وعي كبير بالأشياء التي يمارسونها أو يطمحون إلى ممارستها، مثل حق في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وحرية الرأي والتعبير. بينما الحقوق الأخرى اختلفت من بين من هو مدرك لها ومن لا يدركها أساسا.

- بالنسبة للسؤال الثالث والذي يتمحور حول: "مدى تجسيد التلاميذ لقيم حقوق الإنسان داخل مؤسساتهم التعليمية؟" جاءت الإجابات على النحو التالي:

عند توجيه السؤال للتلاميذ عن من المسؤول في نظرهم عن توفير لهم حق الحماية والأمن، أجابت 90.1% بأنهم رجال الأمن، و47.7% الآباء، بينما 45.7% ترى أن المدير المؤسسة هو المسؤول عن ذلك.

- من خلال النتائج المقدمة لاحظنا غياب القيم الجديدة المدمجة في البرامج التعليمية مثل المساواة والكرامة والمشاركة والانخراط السياسي والجماعي.

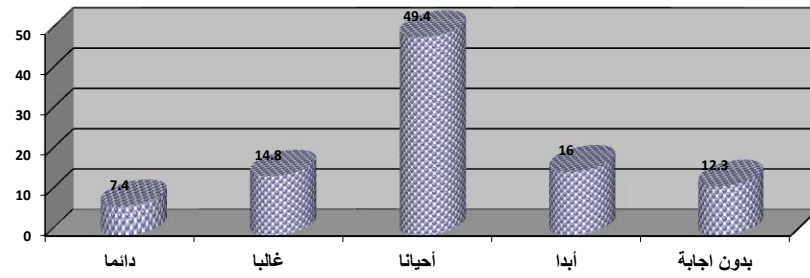
ورغم قدرة فئة لا بأس بها من التلاميذ على سرد بعض الأمثلة لحقوق الإنسان إلا أن نسبة حوالي 2% من العينة، هي التي استطاعت أن تصنف أنواع حقوق الإنسان ما بين الجيل الأول - الحقوق المدنية والسياسية - والجيل الثاني - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - مع العلم أن برنامج السنة الثانية يتكون من ثلاث محاور، المحور الثاني يتطرق إلى الجيل الأول من حقوق الإنسان وتطبيقاته، في حين خصص المحور



شكل 6

مشاركة التلاميذ في أنشطة المؤسسة

يتبين من خلال المبيان رقم 5 أن نسبة 9% من التلاميذ هي فقط التي تشارك بصفة دائمة في أنشطة مؤسساتهم، بينما لا يشارك ومن لا يرغب في المشاركة. 70% منهم تشارك أحيانا و21% من التلاميذ موزعة بين من



شكل 7

الأخذ برأي التلاميذ اثناء مشاركتهم في الانشطة

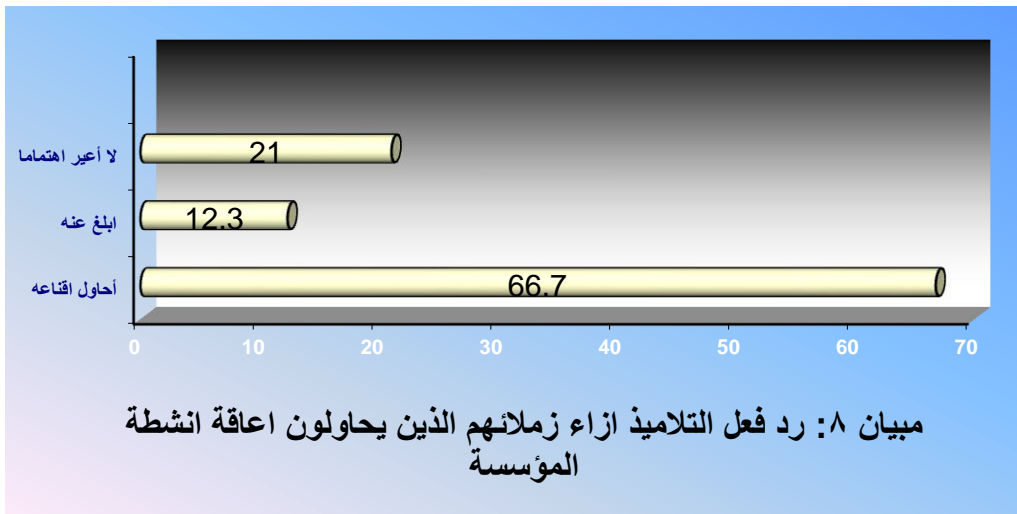
عند توجيه السؤال إلى تلاميذ العينة المدروسة حول مدى الأخذ برأي أثناء مشاركتهم في مختلف أنشطة مؤسساتهم. كشفت النتائج عن أن نصف العينة 49.4% تقريباً ترى أنه لا يؤخذ برأيها إلا أحيانا، و فقط نسبة 7.4% من العينة التي تؤكد أنه يؤخذ برأيها.

جدول 5

تقييم التلاميذ لمشاركتهم في أنشطة المؤسسة

النسبة المئوية	العدد المطلق	التصنيف
25.9	21	فعالة
51.9	42	متوسطة الفعالية
13.6	11	لا فائدة منها
8.6	7	بدون إجابة
100	81	المجموع

عند توجيه السؤال للتلاميذ من أجل تقييم مشاركتهم في أنشطة المؤسسة 26% من العينة أكدت فعاليتها، 51.9% أشارت أنها متوسطة الفعالية، بينما 22.2% نفت أن يكون هناك جدوى من مشاركتها في هذه الأنشطة.



شكل 8

يلاحظ من خلال المبيان رقم 8 أن ثلثي العينة (66.7%) أنشأت المؤسسة وذلك بنصحها ومحاولة إقناعه. بينما 21% من تتخذ موقفاً إيجابياً ضد التلاميذ الذين يحاولون إعاقة أو إفساد التلاميذ كانت لهم مواقف سلبية اتجاه هذه الفئة.

جدول 6

رأي التلاميذ في الحقوق التي يتمتعون بها داخل المؤسسة

الحقوق	دائماً		غالباً		أحياناً		لا تحترم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المساواة بين التلاميذ	17	21	17	21	35	43.5	12	14.5
عدم استعمال العنف ضد التلاميذ	14	17.3	27	33.3	26	32.1	14	17.3
حرية التعبير وإبداء الرأي	24	29.6	21	25.9	29	35.8	7	8.6
احترام التلاميذ من طرف الأساتذة والإداريين	22	27.2	21	25.9	23	28.4	15	18.5

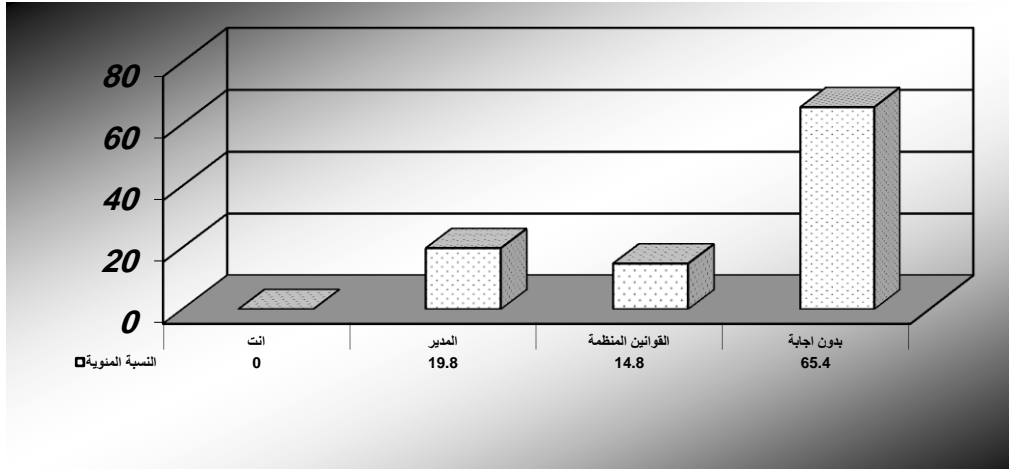
- يلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن ما يفوق 14.5% من العينة المدروسة ترى أنها لا تتمتع بحقوقها في المساواة بين التلاميذ، وانها تتمتع بها أحياناً 43.5%.
- أن 17.3% من التلاميذ ترى أن حقها في عدم استعمال العنف ضدها لا يحترم، في حين أن 32.1% ترى أن هذا الحق لا يحترم إلا أحياناً.
- وأخيراً حق التلاميذ في الاحترام من طرف الأساتذة والإداريين فإن 50% تقريباً ترى بأنها لا تحصل على هذا الحق إلا أحياناً.

جدول 7

درجة رضى التلاميذ عن الحقوق التي تحققت لهم داخل المؤسسة

درجة الرضى	جد راضى	راضى	شينا ما راضى	غير راضى	المجموع
العدد المطلق	6	40	21	13	81
النسبة المئوية	7.4	49.4	25.9	16	100

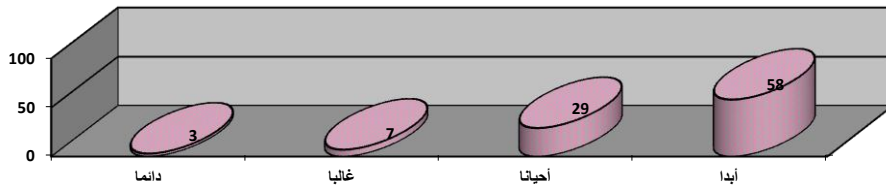
من خلال الجدول رقم 7 يلاحظ أن نصف العينة راضية عن الحقوق التي تحققت لها داخل المؤسسة، بينما تؤكد 7.4% عن الرضى التام، في حين 42% عبرت عن عدم رضاها عن هذه الحقوق.



شكل 9

المسؤول في نظر التلاميذ عن تمكنهم من حقوقهم داخل المؤسسة

بالنسبة للسؤال الموجه للتلاميذ والمتعلق بمن المسؤول في نظرهم عن عدم تمكنهم من حقوقهم داخل المؤسسة، قد نفت العينة بأن يكون التلميذ هو السبب 0%، بينما ترى 19.8% العينة أن المدير هو السبب و14.8% القوانين المنظمة، في حين أن نسبة 65.5% لم تجب عن السؤال.

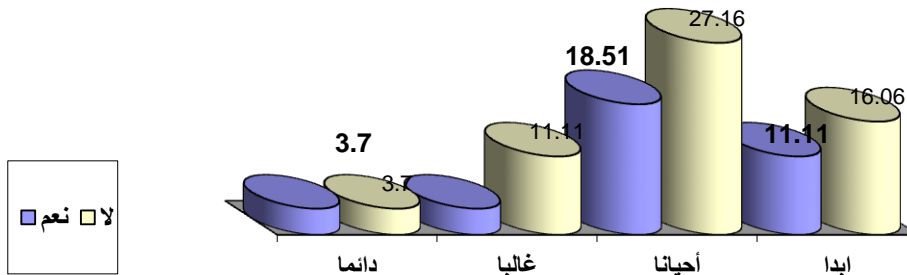


مبيان 10: إعطاء فرصة للتلاميذ لمناقشة مشاكلهم مع المؤسسة

شكل 10

إعطاء فرصة للتلاميذ لمناقشة مشاكلهم مع المؤسسة

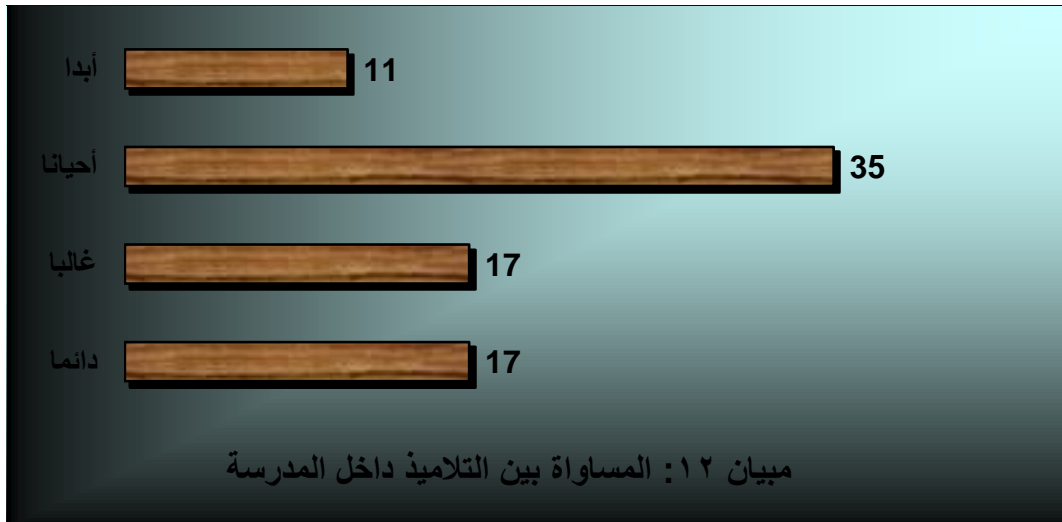
من خلال المبيان رقم 10 يتضح أن نسبة 60% تقريبا من العينة ترى أنه ليس لها الحق في مناقشة مشاكلها مع المؤسسة، و30% تناقش هذه المشاكل أحيانا، بينما 3.7% فقط من العينة أكدت على إمكانية مناقشة مشاكلها مع المؤسسة.



شكل 11

ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير داخل المؤسسة

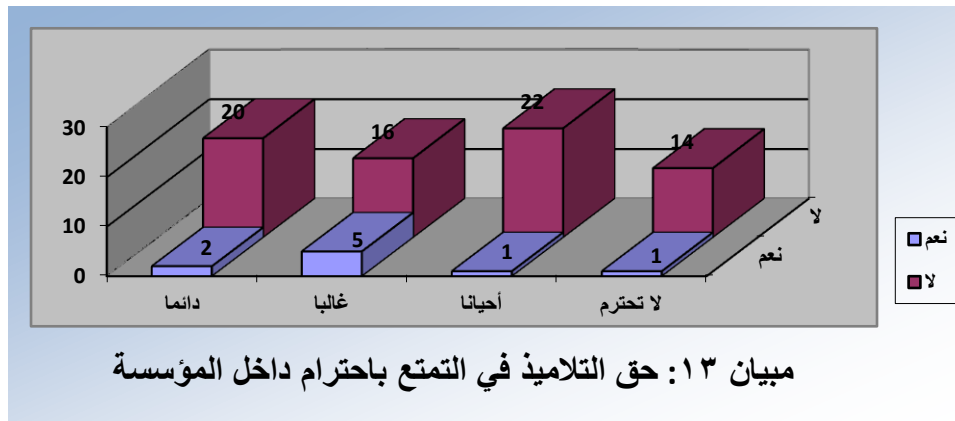
نستنتج من خلال المبيان رقم 11 أن نسبة 3.7% التلاميذ التي ترى أن لها الحق في ممارسة والتعبير عن رأيها بكل حرية، وهي تؤكد على أنه دائما يؤخذ برأيها عند المشاركة في الأنشطة المدرسية، بينما 11.1% ترى أنه لا يؤخذ برأيها، و18.5% يؤخذ برأيها أحيانا.



شكل 12

المساواة بين التلاميذ داخل المدرسة

من خلال المبيان أعلاه يلاحظ أن نسبة 35% من العينة لا يطبق في المدرسة إلا أحيانا، و11% تقول إنه لا يطبق. المدروسة والتي أكدت على حقها في المساواة ترى أن هذا الحق



شكل 13

حق التلاميذ في التمتع باحترام داخل المؤسسة

الأخر، المساهمة في أنشطة المؤسسة، المحافظة على ممتلكات المؤسسة.

في حين وجهت الباحثة سؤالاً إلى التلاميذ حول القيم التي تلقنها لهم المدرسة وتركت لهم فرصة للتعبير عن آراء بمنتهى الحرية. فلاحظت أن حوالي 89% من العينة انقسمت بين من لم يجب عن السؤال ومن ليس له ملاحظات. بينما حوالي 11% عبرت عن رأيها بكامل الصراحة، ولذا ارتأت الباحثة سرد إجاباتهم وذلك نظراً لأهميتها:

نلاحظ من خلال المبيان رقم 13 أنه رغم أن نسبة التلاميذ الذين يتوفرون على تمثلات ضعيفة بالنسبة للحق في الاحترام، فعند توجيه السؤال عن مدى تمتع التلاميذ بهذا الحق داخل المؤسسة، وجد أن نسب تفوق 22% من التلاميذ ترى أنها لا تتمتع بهذا الحق، بينما 14% ترى أنها لا تحترم نهائياً.

وبعد التطرق لبعض الحقوق التي تخص التلاميذ حاولت الباحثة أن توجه سؤالاً للتلاميذ يتعلق بمدى إدراكهم لواجباتهم، وقد لاحظت فيما يخص الواجبات، أن أكثر من 96% من العينة تعتبر أن واجباتها هي: المواظبة، الجد والتحصيل، احترام

جدول 8

أراء إيجابية حول القيم التي تلقنها المدرسة	أراء سلبية حول القيم التي تلقنها المدرسة
<p>- من خلال محاولة الربط بين مفاهيم وقيم حقوق الإنسان التي عبر عنها التلاميذ سابقاً وممارستهم لتلك القيم على أرض الواقع، خاصة المدرسة التي تعتبر فضاءً ملائماً لتطبيق ما تم تناوله من خلال دروس التربية على المواطنة. لاحظنا أن فئة عريضة من العينة غير مدركة تماماً لتساوي جميع الناس في الحقوق والواجبات، ونورد أمثلة من نتائج التي توصلنا إليها في هذا الصدد:</p> <p>- نسبة مهمة من التلاميذ ترى أن الذي يتمتع بحقه في حرية الرأي والتعبير هو الصحفي. كما يرى التلاميذ أيضاً أن حق الحماية والأمن يجب أن يتوفر في الشارع أكثر من غيره وهذا راجع إلى أن الطفل يعتبر الشارع هو المكان الأكثر خطورة بالنسبة له، مع العلم أن الطفل من أهم حقوقه هو الحماية والأمن في كل الأماكن: الأسرة، المدرسة والشارع. كما يجب أن تتضافر جميع جهود من أجل توفير هذا الحق وليس فقط رجال الأمن كما يرى التلاميذ.</p>	<p>- جد أن هناك روح المواطنة داخل المؤسسة وذلك من خلال أداء تحية العلم.</p> <p>- تهذيب سلوك التلاميذ.</p> <p>- تواجد قيم تلقنها لنا المدرسة، لكنني لم أرى تصرفاً واحداً منها خارج المدرسة.</p> <p>- تلقن المدرسة نفس القيم بدون زيادة، وبطريقة لا تجلب اهتمام التلاميذ.</p> <p>- عدم ضرب التلاميذ بدون سبب، وقول كلام لا معنى له للتلاميذ.</p> <p>- لا تلقن لي شيئاً (3 تلاميذ).</p> <p>- وفيما يخص مشاركة التلاميذ في أنشطة المؤسسة، كمثال على إدماجهم في تسيير وتنظيم هذه الأنشطة التربوية داخل المؤسسة، لاحظنا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.</p> <p>- وبالنسبة لرأي التلاميذ حول الحقوق التي توفرها له المدرسة، لاحظنا أن فئة عريضة من التلاميذ غير راضية تماماً على ما تحقق لها من هذه الحقوق، وأنها ليس لها الحق في مناقشة مشاكلها مع المؤسسة، بينما فئة أخرى من التلاميذ تجد هوة كبير بين القيم التي تلقنها لها المدرسة من خلال دروس النظرية وبين الواقع الذي يعيشه التلميذ داخل المجتمع، في حين أن فئة ثالثة من العينة محط الدراسة تجد أن المشكل يتعلق بطريقة تلقين هذه القيم بحيث أنها لا تجلب اهتمام الفئة المستهدفة.</p> <p>- أما بالنسبة للسؤال الأخير للدراسة: "هل التربية على المواطنة كافية لترسيخ هذه الحقوق عند تلاميذ السنة الثانية ثانوي إعدادي؟"، اكتفت الباحثة بدراسة العلاقة بين المستوى الدراسي للآباء والتربية على مبادئ حقوق الإنسان من خلال دراسة النقاط التالية:</p>

جدول 9

مصدر معرفة التلاميذ لحقوق الإنسان

المجموع	بدون إجابة	آخر	المدرسة	الأسرة	الصحافة	
3	0	1	2	0	0	بدون مستوى
2	0	0	2	0	0	ابتدائي
8	0	0	2	1	5	المستوى إعدادي
17	1	1	7	3	5	الدراسي ثانوي
51	3	0	22	16	10	للأبوين جامعي
81	4	2	35	20	20	المجموع

والمدرسة (22 تلميذ) 27.16% هم تلاميذ ينحدرون من أسر المستوى الدراسي للأبوين جامعي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 النسب المرتفعة من التلاميذ الذين كان مصدر تعرفهم على حقوق الإنسان هو الصحافة (10 تلميذ) 12.34%، الأسرة (16 تلميذ) 20%،

جدول 10

فرص التلاميذ في مناقشة مشاكلهم مع المؤسسة

المجموع	أبداً		أحياناً		غالباً		دائماً			
	النسب	العدد	النسب	العدد	النسب	العدد	النسب	العدد		
0	3.7	3	0	0	0	0	0	0	أمي	المستوى
2	0	0	1.2	1	1.2	1	0	0	ابتدائي	الدراسي
8	7.4	6	1.2	1	0	0	0	0	إعدادي	للأبوين
17	12.3	10	4.9	4	0	0	0	0	ثانوي	
51	34.5	28	22.2	18	3.7	3	3.7	3	جامعي	
81	47		24		3		3		المجموع	

التلميذ بواقعه، ولا يقع في تلك القطيعة المعتادة بين ما سبق أن درسه في المدرسة وبين ما هو موجود فعلاً في المجتمع.

- تحسين الواقع الاجتماعي داخل المدرسة.

- وضع آليات لتتبع ومراقبة مدى تجلي مختلف القيم داخل المؤسسة.

- انسجام مبادئ حقوق الإنسان مع خصوصيات المجتمع المغربي.

- فصل مادة التربية على المواطنة عن وحدة الاجتماعيات وتخصيصها كمادة مستقلة.

- مراجعة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية الحالية وجداول الحصص، بالشكل الذي يجعل لممارسة مختلف الأنشطة مجالاً أوسع ووقتاً خاصاً، حتى تعطى لجميع التلاميذ الفرصة للمشاركة فيها.

- مشاركة الهيئات الوطنية التي تهتم برعاية حقوق الإنسان في تأليف الكتب المدرسية، حتى يصبح مشروع التربية على حقوق الإنسان مشروعاً مجتمعياً متكاملًا.

- تأسيس أندية تربية داخل المؤسسة تتكلف بتوعية التلاميذ بمسؤولياتهم، وتسهر على تنفيذ أنشطة وبرامج التربية على المواطنة، ينخرط فيها كل من التلميذ والأستاذ وباقي مكونات المجتمع المدني.

- امتداد تدريس مادة التربية على المواطنة في مستويات الثانوي التأهيلي، وعدم اقتصرها على المستويين الابتدائي والإعدادي.

من خلال الجدول رقم 9 يلاحظ أن 34.5% من العينة الذين ينتمون إلى أبوين ذوي مستوى جامعي وهم واعون بأنه ليس لهم فرصة في مناقشة مشاكلهم مع المؤسسة، و22.2% أكدوا أن هذا الحق لا يتاح لهم إلا أحياناً.

- وأخيراً، لاحظنا من خلال التقاطعات السالفة مدى العلاقة الوطيدة بين الأسرة والمدرسة حيث أن وعي الآباء بمفاهيم وقيم حقوق الإنسان يساهم بشكل كبير في ترسيخ هذه القيم لدى التلاميذ، وأيضاً ممارساتهم لها وكذلك وعيهم بالحقوق التي تسلب منهم والقدرة على التصريح والمطالبة بها.

7. التوصيات

من خلال النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، نقترح الدراسة بعض التوصيات الضرورية للارتقاء بهذه القيم إلى المستوى الذي يسمح لنا القول إن المدرسة فضاء للتربية على حقوق الإنسان:

- انسجام المضامين المتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان مع المستوى العمري والمعرفي والسيكولوجي للتلميذ.

- تحديد دقيق للمبادئ والأهداف المسطرة في الوثائق الرسمية فيما يخص أجراً هذه المفاهيم لأنها تبقى نوعاً ما فضفاضة وغامضة يصعب على الممارس غير المؤهل في مجال حقوق الإنسان أن يدركها.

- إخضاع كل الفاعلين في الحياة المدرسية، لتأهيل مستمر لدمج ثقافة المواطنة وكيفية تطبيقها داخل المؤسسة.

- السهر على جعل المؤسسة تفتتح بشكل كبير وإيجابي على المحيط الخارجي، وخاصة المجتمع المدني، حتى نستطيع ربط

المراجع

أ. المراجع العربية

[9] وزارة التربية الوطنية (2002)، " الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، الرباط.

[10] وزارة التربية الوطنية (2002)، الوثيقة الإطار لمراجعة المناهج التربوية وتكوين الأطر"، الرباط.

[12] أخضر، فائزة بنت محمد (2006). دور المقررات الدراسية للمرحلة الثانوية في تنمية المواطنة، دراسة مقدمة إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحثة، السعودية.

[13] غسان خالد بادي، (2003). تحليل مضمون حقوق الإنسان في مقررات التربية المدنية للصف الاول الثانوي في فرنسا. ندوة بناء المناهج، الاردن.

[16] الوكيل، رمضان عبد الباري (2001). دور المدرسة في تنمية الانتماء للوطن: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة.

ب. المراجع الاجنبية

[11] Homana, G ; Barber, C, & Torney - Purta, J. (2006). *Assessing School Citizenship Education Climate: Implications for the Social Studies*. Circle Working Paper (48): the Center for Information & Research on Civic Learning & Engagement, University of Maryland.

[14] Mintrop, H. (2003). *The old and New Face of Civic Education: Expert, Teacher, and Student Views*. European Educational Research Journal. (2): 446-454.

[15] Losito, Bruno (2003), *Civic Education, Italy Intended Curriculum & Students, Opportunity to learn, Italy*.

[1] د. لمربني الوهابي، أمينة (2007). تقدير الذات واحترام الآخر، مساهمة في بلورة خطة ديداكتيكية في مجال التربية على حقوق الإنسان. دكتوراه، كلية علوم التربية، الرباط.

[2] وزارة التربية الوطنية، وزارة حقوق الإنسان، " دليل مرجعية في مجال حقوق الإنسان"، مطبعة المعارف الجديدة.

[3] المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (2004)، " التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب"، الرباط.

[4] د. محمد عابد الجابري، " تدريس حقوق الإنسان في المدرسة المغربية"، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1987، ص:13.

[5] الفنيش، أحمد علي (1977). التربية الاستقصائية: محاولة لتسليط أضواء جديدة على العملية التربوية، (الطبعة الثانية). طرابلس: الدار العربية للكتاب.

[6] غريب، عبد الكريم (1998). معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، (الطبعة الأولى). الدار البيضاء: منشورات عالم التربية.

[7] مومين، احمد (2003). من التربية الوطنية إلى التربية على المواطنة في التعليم في التعليم الابتدائي - مستوى السنة الرابعة نموذجاً-. دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية علوم التربية، الرباط.

[8] وزارة التربية الوطنية (2003)، "التربية المدرسية على حقوق الإنسان، مصوغة تكوينية لفائدة أساتذة مراكز تكوين المعلمين والمعلمات والمراكز التربوية الجهوية"، الرباط.

THE IMPACT OF THE CITIZENSHIP EDUCATION PROGRAM ON STUDENTS' VIEWS AND ATTITUDES PERTAINING TO HUMAN RIGHTS

LAMIA AHMIRI
Faculty of Education Sciences
University of Mohamed V- Souissi

***ABSTRACT_** This paper is an attempt to address the gap between the initially stated objectives oriented towards promoting citizenship and Human Rights values, and learners implementing them within the community. To answer the problematic, the research methodology adopts a descriptive-analytical approach which is based on a field study, through such research tools as the questionnaire. The aim is to assess a group of students' ability to assimilate and conceptualize some human rights values that are emphasized in the main guidelines pertaining to the Citizenship Education course. Besides, the survey involves identifying the target sample's attitudes and opinions on the subject. Thus, the study sample consists of 41 randomly selected male and female pupils. Some of the important results of this study include asserting that there is a positive relationship between the Citizenship Education Course and students' representations of human rights values, as well as the impact of the family's cultural level on students. However, results of the study show a gap between the notions that students acquire as part of the Citizenship Education course and the implementation of these values within the educational institution and therefore within the community.*

***KEY WORDS:** education, citizenship, citizenship education, human rights, human rights education.*